تقرير البنك رصد التطورات التي شهدها السوق خلال الربع الأول من العام الحالي

«الوطني»: إصدارات الشركات تقود سوق أدوات الدين في مجلس التعاون

مجموع الاصدارات حسب القطاع

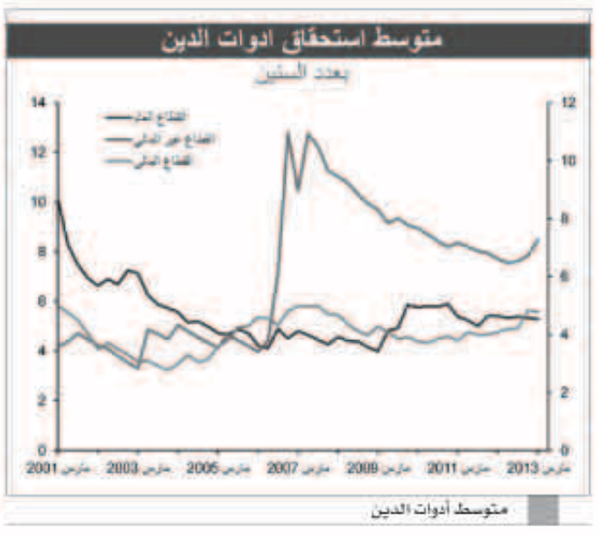

متوسط أدوات الدين

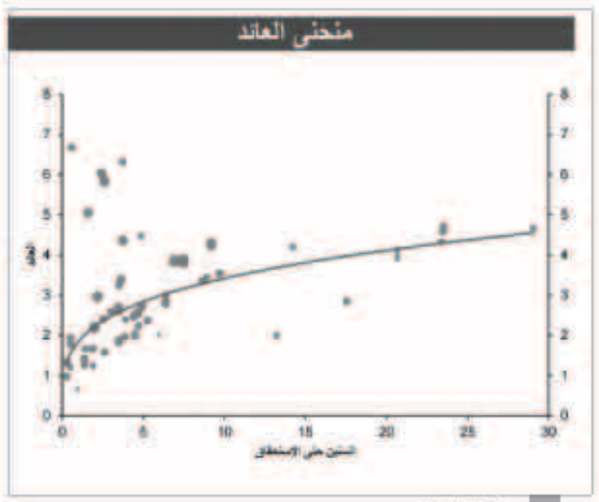

منحنى العائد

■ مجموع أدوات الدين القائمة في الدول الخليجية بلغ 231.8 مليار دولار

■ حجم الإصدارات في الربع الأول ارتفع بنسبة 2 في المئة حيث بلغت إصدارات ادوات الدين 16.7 مليار دولار

قال تقرير البنك الوطني شهد إصدار ادوات الدين من سندات وصكوك ارتفاعا قويا خلال الربع الأول من العام 2013 وذلك على خلفية نشاط جيد للقطاع غير المالي في السعودية وقطاع المصارف في الإمارات. وفي الوقت ذاته، استمرت إصدارات القطاع العام في دول مجلس التعاون الخليجي بالتراجع. وقد صدرت ادوات الدين الجديدة في الربع الاول باستحقاقات اطول أجلا، خاصة من قبل الشركات، مما أطال من متوسط فترة استحقاق الادوات القائمة.

وأضاف التقرير: بلغ مجموع أدوات الدين القائمة في مجلس التعاون الخليجي 231.8 مليار دولار في نهاية الربع الأول من العام 2013. وقد ارتفع هذا الرقم بمقدار 12.8 مليار دولار منذ شهر ديسمبر 2012. وتستمر دولة الإمارات وقطر والسعودية بتشكيل معظم إصدارات الدين في المنطقة، حيث يبلغ مجموع أدوات الدين القائمة لهذه الدول الثلاث 99 مليار دولار و69 مليار دولار و38 مليار دولار على التوالي، منذ الربع الأول من العام 2013.

وتابع: ارتفع حجم الإصدارات في الربع الأول من هذا العام بنسبة 2 في المئة مقارنة بنفس الفترة من العام الماضي، حيث بلغت إصدارات ادوات الدين 16.7 مليار دولار. وكانت دولة الإمارات في الطليعة، إذ أصدرت ما قيمته 7.8 مليارات دولار من ادوات الدين، تلتها السعودية «5.4 مليارات دولار» ومن ثم قطر «1.3 مليار دولار».

وأشار قاد قطاع الشركات غير المالية الإصدارات في الربع الأول من العام 2013، مع استحواذ السعودية على معظمها. فقد بلغت إصدارات الشركات السعودية 5.4 مليارات دولار، أو 32 في المئة من كل ادوات الدين الجديدة الصادرة في الربع الأول من العام 2013 في دول الخليج. وقد كانت الشركة السعودية للكهرباء وشركة صدارة وراء معظم إصدارات القطاع الخاص السعودي، فيما قادت شركة طيران الإمارات واتصالات قطر «أوريدو» نمو ادوات الدين في الإمارات وقطر، على التوالي.

■ قطاع الشركات غير المالية قاد الإصدارات مع استحواذ السعودية على معظمها

واوضح: كانت إصدارات القطاع العام لادوات الدين في تراجع خلال السنة الماضية، وسجلت خلال الربع الأول من العام 2013 أدنى مستوى لها منذ الربع الثالث للعام 2011، بمجموع إصدارات بلغ 4 مليارات دولار خلال هذا الربع. وشكلت إصدارات القطاع العام، التي تشمل ادوات الدين السيادية إضافة إلى الهيئات ذات الصلة بالحكومة، أقل من ربع مجموع الإصدارات خلال الربع الأول من العام 2013، بعد أن كانت قد بلغت ما يربو على 60 في المئة خلال السنتين الماضيتين. وقد تراجعت حصة القطاع العام دون 50 في المئة في الربع الأخير من العام 2012، وذلك للمرة الأولى منذ أوائل العام 2009، وبقيت كذلك في الربع الأول من العام 2013، ما يعكس تعافيا في القطاع الخاص.

يتم إصدار سندات وصكوك مجلس التعاون الخليجي وبشكل متزايد بفترات استحقاق أطول، ما يعكس ازدياد ثقة المستثمر والسعي وراء العائد. فقد امتد معدل فترة استحقاق ادوات الدين القائمة في مجلس التعاون الخليجي بمقدار 0.2 سنة ما بين الربع الأخير من 2012 والربع الأول من 2013 ليبلغ 5.9 سنوات. وكان ذلك بسبب اصدارات طويلة المدى من قبل الشركات مما رفع المتوسط الموزون لفترة استحقاق دين الشركات 0.6 سنة، ليصل إلى 8.5 سنوات.

مصر ترد للمساهمين ضريبة استحواذ بنك قطر الوطني على «الأهلي سوسيتيه»

القاهرة – «رويترز»: قال العضو المنتدب لشركة مصر للمقاصة امس إن شركته سترد للمساهمين ضريبة أرباح استحواذ بنك قطر الوطني على الاهلي سوسيتيه مصر اليوم وذلك بعد الغاء القانون الخاص بالضرائب على أرباح الاستحواذ.

وقال طارق عبد الباري في اتصال هاتفي مع رويترز «تسلمنا الخميس الماضي اللائحة التنفيذية للقانون 11 لسنة 2013 والذي الغى الضرائب على أرباح الاستحواذ التي فرضها قانون 101 لسنة 2012».

واضاف «سنرد 10.2 ملايين جنيه إجمالي الضريبة التي جمعتها مصر للمقاصة من المساهمين – نتيجة الارباح المحققة من بيع أسهمهم في الصفقة – إلى شركات الوساطة لتقوم باضافتها لحسابات العملاء».

وكان القانون الذي أقره الرئيس محمد مرسي في ديسمبر وجرى الغاؤه الاسبوع الماضي ينص على فرض ضريبة بنسبة عشرة في المئة على الأرباح المحققة من كل طرح أولي والأرباح الناتجة من بيع الأسهم والحصص في عمليات الشراء أو المبادلة في صفقات استحواذ إذا تجاوزت 33 في المئة.

طالبات فاطمة الهاشمية في ضيافة البنك الوطني

طالبات ثانوية فاطمة الهاشمية في صورة جماعية خلال زيارتهن إلى البنك الوطني

استضاف بنك الكويت الوطني طالبات من ثانوية فاطمة الهاشمية في زيارة ميدانية للتعرف على العمل المصرفي وطبيعة عمل إدارات البنك المختلفة.

وكان في استقبال الطالبات فريق العلاقات العامة في البنك الوطني، حيث جال معهن في إدارات البنك المختلفة والقاعة المصرفية، وقدم لهن شرحا عن الخطط التسويقية وكيفية تطبيقها. كما قام بتعريفهن على خدمات الوطني المصرفية الموجهة لطلبة المرحلة الثانوية والجامعات والمعاهد وخاصة حسابي الأزرق والشباب المصممين لتلبية متطلبات الشباب في هذه المرحلة العمرية.

وبدورهن، تفاعلت الطالبات مع ما قدمه فريق العلاقات العامة من شرح حول العمل المصرفي والتعريف بالخدمات المتنوعة التي يوفرها البنك، وتجولن في قسم صناديق الأمانات حيث تعرّفن على أهمية توافر مثل هذه الصناديق لتأمين الحماية والأمان للمقتنيات الثمينة.

ويحرص البنك الوطني على التواصل مع المؤسسات التعليمية والاهتمام بشريحة الشباب، ليس فقط من خلال الخدمات التي يوفرها البنك لهذه الفئة من العملاء، ولكن أيضا من خلال توفير العديد من الفرص التدريبية مثل التدريب الميداني وبرنامج التدريب الصيفي.

«الوطني» يعلن أسماء الفائزين بـ 5.000 دينار في «الجوهرة»

أعلن بنك الكويت الوطني عن أسماء الفائزين الثلاثة بجائزة 5.000 دينار في السحوبات الأسبوعية لحساب «الجوهرة» خلال شهر مايو، والتي جرت في المركز الرئيسي للبنك تحت إشراف وزارة التجارة والصناعة. وقد فاز عملاء البنك الوطني علي يحيى الفضلي وصالح عايش عايض الرشيدي وماجدة لمعي فكري مسعد بمبلغ 5.000 دينار في السحوبات الأسبوعية لشهر مايو، وعبّر الفائزون عن تقديرهم لخدمات البنك الوطني ومنتجاته الفريدة، ونوّهوا بالجوائز القيمة التي يوفرها على مدار السنة.

وقد قام البنك الوطني بتطوير حساب الجوهرة وتعزيز قيمة الجوائز ليقدم لعملائه فرصا أكثر للفوز بما يكرس ريادته في السوق المصرفية المحلية، حيث زاد من فرص عملائه للفوز بـ 5.000 دينار أسبوعياً و125 ألف شهرياً و250 ألف دينار ربع سنوياً.

ويؤهل حساب الجوهرة جميع عملائه تلقائياً للدخول في السحوبات الأسبوعية والشهرية وربع السنوية مقابل كل 50 دينارا فقط. وكلما ازداد رصيد العميل، ازدادت فرصه بالفوز بإحدى هذه السحوبات الثلاث. وتجدر الإشارة إلى أن حساب الجوهرة يتيح للعملاء إجراء عمليات السحب والإيداع في أي وقت ولدى أي من فروع الوطني المنتشرة في كافة أنحاء الكويت.

ويعتبر حساب الجوهرة من بنك الكويت الوطني الخيار الأفضل للعملاء بفضل مزاياه العديدة والجوائز النقدية القيمة التي يقدمها والتي تتيح لهم تحقيق أحلامهم وتطلعاتهم، هذا إلى جانب تميزه كحساب من دون فوائد.

مؤشر كويت 15 تخطى مستوى 1.100 نقطة

«بيان»: مؤشر سوق الكويت في أعلى مستوى إغلاق له منذ منتصف عام 2009

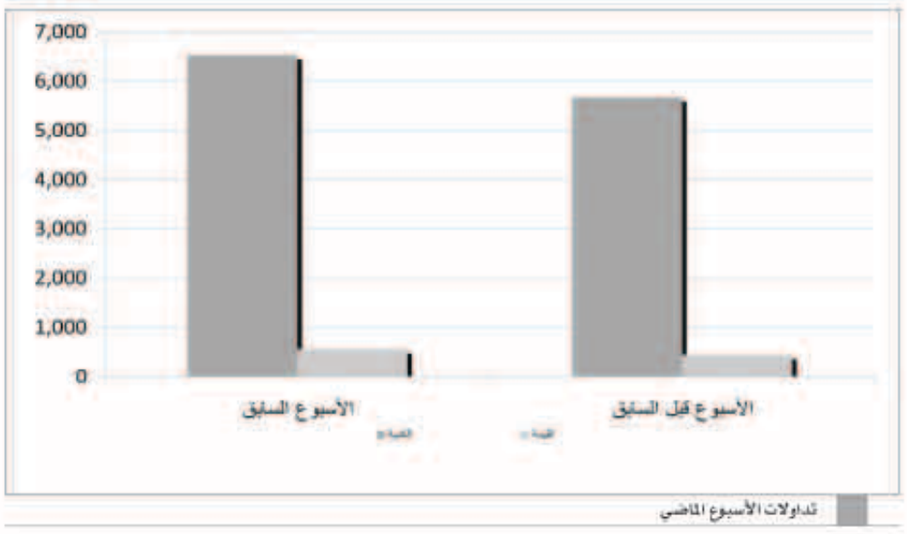

تداولات الأسبوع الماضي

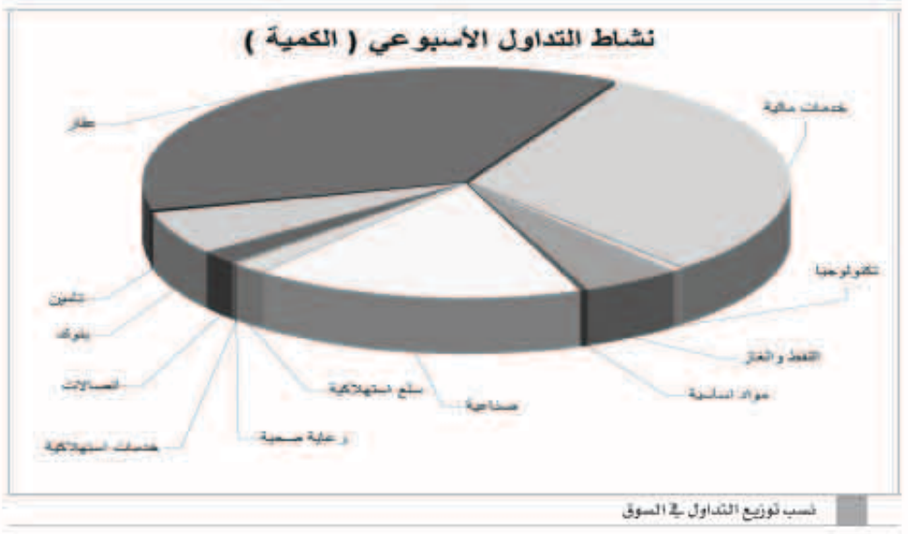

نسب توزيع التداول في السوق

■ قطاع العقار شغل المركز الأول لجهة حجم التداول إذ بلغ عدد الأسهم المتداولة للقطاع 2.38 مليار سهم

■ على الرغم من الضغوط البيعية التي تعرض لها السوق في جلستي نهاية الأسبوع إلا أنها لم تكن بالصورة التي تؤدي إلى تآكل المكاسب الكبيرة

قال تقرير شركة بيان للاستثمار شهد سوق الكويت للأوراق المالية خلال الأسبوع الماضي أداءً جيدا مكنه من تسجيل مكاسب جيدة لمؤشراته الثلاثة، وذلك وسط نشاط شرائي واضح على الأسهم الصغيرة والقيادية، مما أدى إلى تخطي المؤشرات لمستويات قياسية لم تشهدها منذ فترة، حيث وصل المؤشر السعري في إحدى جلسات الأسبوع إلى أعلى مستوى إغلاق له منذ منتصف عام 2009 تقريبا، في حين تخطى مؤشر كويت 15 مستوى 1.100 نقطة للمرة الأولى منذ انطلاقه في مايو 2012، فيما ارتفع المؤشر الوزني لأعلى مستوى له منذ شهر فبراير من عام 2011. كما ووصل حجم التداول في جلسة يوم الأربعاء الماضي لمستوى تاريخي عند 1.61 مليار سهم، وهو أعلى مستوى يبلغه عدد الأسهم المتداولة في جلسة واحدة على الإطلاق.

واضاف التقرير: جاء أداء السوق بالتزامن مع المكاسب المستمرة التي تحققها أسواق الأسهم الرئيسية في العالم، ولاسيما الأسواق الأمريكية وبعض الأسواق الأوروبية، والتي تمكنت مؤشراتها من الارتفاع لأعلى مستوى منذ خمس سنوات، وهو الأمر الذي انعكس بدوره على أداء الأسواق الخليجية بشكل عام، والسوق الكويتي بشكل خاص.

وتابع: على الصعيد الاقتصادي، اجتمع سمو رئيس الوزراء بالمجلس الأعلى للتخطيط والتنمية بتشكيله الجديد، حيث حدد سموه 8 أولويات في المرحلة المقبلة أمام المجلس، أبرزها إصلاح الوضع الاقتصادي وتطوير خدمات التعليم والصحة، والارتقاء بالخدمات العامة، وتحسين الأداء الحكومي. وتحدث سموه في كلمته أمام المجلس عن نهج جديد في معالجة القضايا وابتكار الحلول الإبداعية لها، معترفاً بأن «تجربتنا في التخطيط لم ترتق إلى الطموح»، مشدداً على ضرورة اجتثاث الفساد، ومطالبا أعضاء المجلس بضرورة تكثيف اجتماعاتهم، وألا تكون تقاريرهم حبيسة الأدراج.

واشار: هذا ولا بد لنا أن نشيد ونقيم كلمة سمو رئيس مجلس الوزراء ونقده الذاتي والبناء لأداء المجلس الأعلى للتخطيط، ومحاولته البدء في نهج جديد لمعالجة الغياب شبه الكامل للتخطيط في بلدنا الكويت، الأمر الذي أدى بنا إلى التأخر في معظم القطاعات الذي ذكرها سموه من اقتصاد وصحة وتعليم وخدمات عامة، فضلاً عن الأداء الحكومي، إلا أن العبرة ستكون في ما نراه من تنفيذ على أرض الواقع، فالمجلس الذي شكّل أخيرا يتكون من كفاءات سياسية واقتصادية تمثل القطاعين العام والخاص، عوضا عن وجود عدداً من الوزراء في عضويته، الأمر الذي يستطيع من خلاله، إذا ما وجدت الإرادة السياسية القوية، تحويل الكثير من الدراسات المتكررة عبر عشرات السنين الماضية إلى حيز التنفيذ، فهل حقا سنرى نهجا جديدا في هذا المجلس لتنفيذ ما تعثر تنفيذه طوال العقود الماضية؟!. إن المواطن الكويتي سيراقب أداء هذا المجلس في الفترة القادمة لعل وعسى أن يرى بعض خططه الاقتصادية والإنمائية في وضع التنفيذ.

من جهة أخرى، ناقشت اللجنة التشريعية البرلمانية خلال الأسبوع الماضي وبحضور عدد من الجهات الحكومية وكذلك القطاع الخاص التعديلات المقترحة على نظام الـ B.O.T، وقد صرحت رئيسة اللجنة بأن الاجتماع جاء بحضور عدة جهات حكومية المختلفة ذات الصلة، حيث أعطت هذه الجهات اللجنة وجهة نظرها حول القانون الحالي وما يمثله من إعاقة وشلل للوضع الاقتصادي في الكويت، مشيرة إلى أن القانون كان من المفترض أن يحرك رؤية الشراكة بين القطاعين الخاص والعام، إلا أنه اتضح بالدليل القاطع أنه قانون أعاق المشاريع بالكويت بشكل عام وأصبحت البيئة الاقتصادية الكويتية طاردة للاستثمارات، لافتة إلى أن الاستثمارات الكويتية تنتعش في دول مجاورة وغير مجاورة، في حين أن الاقتصاد الكويتي بأمس الحاجة لهذه الأموال كي تستثمر فيه. وشددت رئيسة اللجنة على الحاجة الماسة لتعديل قانون الـB.O.T الحالي أو نسفه وتقديم قانون جديد توضع له قواعد عامة ورؤية جديدة وفق ما هو معمول به في جميع الدول، مبينة أن الكويت بنظام الـB.O.T لا تخترع العجلة، إنما تستكمل ما هو موجود بدول العالم بهذا الموضوع، وللأسف بعض المشرعين بمن فيهم الأجهزة الحكومية، وضعت العصا بالدولاب والآن آن الأوان لانتزاع هذه العصا لكي تعمل الحياة الاقتصادية بنظام الـ B.O.T وتؤخذ بالاعتبار القواعد العامة المعمول بها في دول أخرى حققت النجاح.

ومما لا شك فيه أنه بعد كل هذه التجارب المريرة منذ إقرار قانون الـ B.O.T العتيد، تكرر الكثير من الدراسات المتخصصة والمطالبة، إما بتعديل هذا القانون تعديلاً جوهرياً، أو بنسفه بالكامل وإصدار قانون جديد محفز ومشجع للقطاع الخاص لكي يقوم بدوره في المشاركة في المشاريع الحكومية الكبيرة التي تعود على البلاد بالمنفعة وتساعد في تقدمها، فقد أصبح لزاماً أن يتم تشريع قانون جديد أو تعديل جذري في القانون الحالي يساهم في تحسين الوضع الاقتصادي للبلاد، فلقد شبعنا نقدا ودراسة لهذا الأمر المعيب!.

على صعيد أداء سوق الكويت للأوراق المالية في الأسبوع الماضي، فقد واصلت مؤشراته الثلاثة الاجتماع على الإغلاق في المنطقة الخضراء للأسبوع الثاني على التوالي، وذلك في ظل استمرار موجة الشراء والمضاربات السريعة التي تنفذ على العديد من الأسهم المدرجة في السوق، وفي مقدمتها الأسهم الصغيرة، وهو ما الأمر الذي انعكس بشكل جلي على المؤشر السعري، والذي وصل إلى مستويات قياسية لم يشهدها منذ عام 2009. كما ولوحظ خلال تعاملات الأسبوع الماضي تحسن أداء الأسهم القيادية، وخاصة أسهم بعض البنوك المدرجة وعدداً من الأسهم الثقيلة نسبيا، الأمر الذي انعكس إيجاباً على أداء المؤشر الوزني ومؤشر كويت 15، اللذين تمكنا من تحقيق ارتفاعات جيدة على الرغم من عمليات جني الأرباح التي تعرضت لها تلك الأسهم بعد ذلك.